كلمة ونص

ميشيل خياط

مدارس ومعاهد للعلم والإنتاج

بإصداره القانون ٢٥ للعام ٢٠٢٢ يكون السيد الرئيس بشار الأسد قد استكمل الإطار التشريعي لتحويل المدارس الفنية والمعاهد التقنية التابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي وعدة وزارات أخرى، إلى مراكز تعليم وإنتاج.

إذ نراجع الأرقام نجد أنفسنا أمام ٤٨٠ مدرسة فنية مهنية و٨٠ معهداً تقنياً لوزارة التربية وحدها وهناك عشرات المعاهد التقنية التابعة لوزارة التعليم العالي وعدة وزارات أخرى.

بمعنى أنه يمكن الحديث عن عدد كبير من الطلاب والمدرسين والمدربين يتجاوز مئتي ألف، ربحتهم سورية كقوة منتجة على مسار قاطرة التنمية الصناعية.

ماذا تريدون بعد...؟؟

السؤال مشروع، لأنه ومنذ أواسط السبعينيات، صدرت تشريعات بهذا الشأن ولم تنفذ.

الحجج كثيرة، منها أن التعليمات التنفيذية لم تصدر، وأن تلك المدارس والمعاهد هي في الأساس للتعليم!! وأن المال مسؤولية كبرى وثمة خوف من التفتيش، فهو لا يرحم!

في المقابلة ذاتها التي أجريتها مع الدكتور محمود بني المرجة معاون وزير التربية لشؤون التعليم الفني، وحدثتكم عنها في الأسبوع الماضي، طرحت عليه المخاوف ذاتها التي أعاقت سابقاً الإقبال بحماسة على التحول الإنتاجي: فكان جوابه التالي: نراهن على نظافة الكف. من كانت يده نظيفة ينم مرتاح البال ولا يخف أحداً.

إذاً، الطريق باتت سالكة أمام عام دراسي قادم ليس ببعيد سيشكل العلامة التاريخية الفارقة المنتظرة في تاريخ التربية في سورية، عبر تطبيق عملي لشعار التعليم في خدمة المجتمع.

مضى ستة أشهر على القانون الأول الذي نص على تحويل المدارس الفنية إلى مراكز إنتاجية وأجاز التلمذة الصناعية والتعاقد مع مصانع عامة وخاصة لمساعدتها على إنتاج أكبر وأفضل، وتم التوصل إلى صيغة عقد مرجعي مع مصنع كهربائيات يحقق لطلاب إحدى المدارس الصناعية دخلاً شهرياً يصل إلى مئتي ألف ليرة سورية، لدينا عشرات ألوف المصانع العامة والخاصة وهي بحاجة ماسة إلى شباب واع ومثقف وماهر وإلى قطع غيار كثيرة وهم بحاجة إلى مال لمتابعة التعلم.

أعتقد أننا نظرياً إزاء منعطف كبير جداً تعليمي وإنتاجي واقتصادي ووطني.

ولكن هل يكفي أن نستصرخ الضمائر الحية وأن ندعو إلى أداء ملتهب بالحماسة، قد يحتاج إلى جهد هائل، لنحصد الخير الوفير من هذا التحول التشريعي الكبير الذي بدأ منذ ستة أشهر مع صدور القانون ٣٩؟

أعتقد أن الأمر أبعد من ذلك بكثير، هو يحتاج إلى مؤسسة كبرى تحتضن ما بات يعرف بالإنتاج الطلابي والمدارس والمعاهد المنتجة.

مؤسسة ذات نظم إدارية شفافة ومرنة ومحاسبية واضحة المعالم، وإعلامية وإعلانية نشطة ودؤوب، تعرض الواقع الجديد وتعلن عن الفرص الموجودة وتروج للنجاحات الملموسة.

من الواضح أن هناك إصراراً على تغيير جذري للتعليم المهني في سورية يماثل حاله في الدول الصناعية الكبرى التي بنت مجدها على أكتاف طلاب مدارسها المهنية.

ويطيب لي دائماً تكرار واقعة. عشتها أثناء إحدى زياراتي للعاصمة الفرنسية باريس، كنت آنذاك في الميترو قطار الأنفاق عندما صعد متسول وانتحى الركاب على الطريقة الفرنسية، بخطاب حماسي وكلمات مؤثرة، فلم يستجب إلا شاب كان يجلس إلى جانبي، أخرج من جيبه خمسة يورروهات وأعطاها للمتسول، فقلت له مستغربا:أنت الأصغر بيننا ...! كيف استطعت مساعدته...؟؟

أجابني: أنا طالب مدرسة صناعية، أعمل ثلاثة أيام في ورشة ميكانيك، متعاقدة مع مدرستنا، وأحصل على ٧٠٠ يورو في الشهر، وأعيش مع أهلي وأشعر ببحبوحة!

٢١ ألف طن أقماح مستلمة منذ بدء عملية الاستلام بحمص

محافظ حمص لـ«الوطن»: بدأ الانفراج بالمازوت وتسليم الحصادات مخصصاتها

حمص- نبال إبراهيم

أكد محافظ حمص بسام بارسيك في تصريح لـ«الوطن» خلال جولته للاطلاع على واقع عملية تسليم الأقماح في مراكز الاستلام والصعوبات التي تواجهها أن عملية الاستلام سلسة بشكل عام وأن كل المزارعين عندما يصلون إلى أحد المراكز يأخذون رقم دور وكل مزارع يسلم محصوله بدوره وتتم عملية فحص القمح والتأكد من نسبة الأجرام والشوائب فيه وبناء على ذلك يتم تحديد المكان أو الصومعة التي ستستلم هذه الكمية من القمح.

وأشار المحافظ إلى أن هناك بعض المشاكل وأن المازوت والكهرباء عقبة أساسية وموضوع الكهرباء يشكل ضغطاً على عمال الصوامع بحيث يضطرون إلى تشغيل المولدات لساعات طويلة وهذا ما يتسبب في بعض الأحيان في تعطلها كما حدث مؤخراً من تعطل لمولدة في أحد مراكز الاستلام ما اضطرهم إلى توقيف عملية الاستلام بشكل مؤقت لحوالي ٣ ساعات لحين إصلاح العطل واستئناف عملية الاستلام.

وأكد أن عملية الاستلام تستمر إلى ما بعد ساعات الدوام الرسمية بحيث يتم استلام كل الأقماح من الفلاحين الموجودين في المراكز بالليوم نفسه حتى ولو كان ذلك إلى ساعات متأخرة من الليل، لافتاً إلى أنه بدأ الانفراج بموضوع المازوت وأن مازوت الحصادات تم تسليمه وتتم المتابعة لها بشكل دوري، مبيناً أنه وبشكل وسطي أقل من نصف الأراضي تم حصادها وأن كمية المازوت المتبقي لتوزيعها حوالي الثلث وما تم توزيعه حوالي الثلثين حتى تاريخه.

وأشار المحافظ إلى أن إجمالي كميات الأقماح التي تم استلامها لغاية يوم الجمعة الماضي بلغت حوالي ٢١ ألف طن وهذا رقم جيد ومبشر، مؤكداً أن نوعية الأقماح المستلمة في المراكز الأربعة على مستوى المحافظة جيدة ونسبة الأجرام والشوائب فيها قليلة نسبياً وهي أقل من النسبة المحددة والبالغة ٢٣ بالمئة حتى الآن.

وكشف أن تقديرات الإنتاج الأولية للقمح كانت حوالي ٦٠ ألف طن على مستوى محافظة حمص، إلا أنه ونتيجة لانحباس الأمطار خرج قسم من الأراضي التي تسقى بعلاً وأما الأراضي التي تروى من قنوات الري أو الآبار فموسمها جيد والمتوقع أن يكون الموسم هذا العام يتجاوز ٤٠ ألف طن.

وأكد تحليل عينات القمح من الفلاحين قبل استلامه للتأكد من أن القمح الذي يتم استلامه هو سليم ١٠٠ بالمئة، موضحاً أنه تم الطلب من مؤسسة الحبوب بزيادة عدد الكوادر التي تعمل على تحليل العينات ليتم تسريع عملية الاستلام.

من جانبه بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن إجمالي المساحات المحصودة من القمح المروي بلغت حتى تاريخه ٥ آلاف هكتار ومن القمح البعل حوالي ٥,٥ آلاف هكتار من إجمالي المساحات المزروعة بالقمح على مستوى المحافظة والبالغة نحو ٣٥ ألف هكتار.

وأشار إلى أن الإقبال من الفلاحين جيد على مراكز الاستلام وجميع الأمور جيدة على مستوى المحافظة، مؤكداً أن هناك انفراجات قريبة بموضوع المحروقات ما سيؤثر إيجاباً على عملية تسويق محصول القمح، مشيراً إلى تكثيف الجولات من قبل المديرية واتحاد الفلاحين وباقي الجهات ذات الشأن لمتابعة التسويق ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض الفلاحين في حينها.

دفع ثمن القمح فوري... واستثناء من سقف السحب اليومي

مدير المصرف الزراعي بحماة: ٨٨ مليار ليرة مبدئياً لمنتجي القمح بحماة وإدلب

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف مدير المصرف الزراعي بحماة بسام الحلبي لـ«الوطن»، أن الحكومة خصصت مبدئياً ٨٨ مليار ليرة، لمزارعي القمح بحماة وإدلب الذين يسلمون إنتاجهم لمراكز استلام الحبوب بالمحافظتين.

وبيّن أن ٨١ ملياراً منها مخصصة لفروع المصرف الزراعي بحماة وعددها ٩ ومنتشرة بمختلف مناطق المحافظة، و٧ مليارات ليرة لفروع المصرف في خان شيخون والمعرة وسراقب وتصرف من حماة.

وأوضح أن عمليات صرف قيم القمح للفلاحين بدأت منذ يوم الخميس الماضي، وبلغت في فرع المصرف بحماة تاريخه أكثر من ٣,٦ مليارات ليرة.ولفت إلى أن عمليات تقييض الفلاحين تتم بكل يسر وسهولة بعد ورود القوائم الاسمية من فرع السورية للحبوب، ودفعة واحدة مهما تكن قيمة الفاتورة، منوهاً بأن الحكومة استثنت الفلاحين منتجي المحاصيل الإستراتيجية من سقف السحب الذي هو ٥ ملايين ليرة.

وأكد الحلبي أن السيولة المالية متوافرة بكل فروع المصرف، وعملية التقييض تتم بأسرع وقت ممكن لصاحب العلاقة أو لوكيل له بموجب وكالة رسمية، وشريطة أن يكون بريء الذمة.

على حين بيّن مدير فرع المصرف في السقيلبية أيمن أبو صفرة لـ«الوطن» أن اعتمادات القمح المخصصة للمصرف نحو ١٢ مليار ليرة، وقيمة الفواتير الواردة من مراكز الحبوب في السقيلبية وشطحة وسلحب لتاريخه نحو ١١ ملياراً و٧٥٠ مليون ليرة.

وأوضح أن العمليات صرف قيم القمح للفلاحين بمنطقة الغاب منذ التاسع من الشهر الجاري، وبلغت المبالغ المصروفة نحو ٤ مليارات و٣٦٦ مليون ليرة.

وبيّن مدير فرع المصرف الزراعي في ناحية شطحة عصمت خضور لـ«الوطن» أن اعتمادات محصول القمح التي خصصت للمصرف نحو ٦ مليارات ليرة. وأوضح أن قيمة الفواتير المحولة للمصرف من «السورية للحبوب» نحو ٣ مليارات ليرة حتى تاريخه، على حين بلغت الصرفيات نحو ١,٩١٣ مليار ليرة.

ولفت إلى أن عمليات تسليم قيم الحبوب للفلاحين تتم فور ورود الفواتير من فرع المؤسسة الحبوب إلى فرع المصرف، وبإجراءات وتسهيلات ميسرة للفلاحين المتعاملين مع مصرفي شطحة والزيارة.

وبينما بين مدير فرع المصرف الزراعي في مصياف محمد قيمر أنه تم صرف نحو ٦٠٠ مليون ليرة لمزارعي القمح بالمنطقة، منها ٢٥٠ مليون ليرة للقطاع التعاوني و٣٥٠ مليون ليرة للفلاحين، وذلك من الاعتمادات المخصصة للقمح وقدرها ٣ مليارات ليرة. وأوضح أن عمليات الصرف تتم بشكل ميسر للمزارعين في مجال ٨٠ جمعية فلاحية والقطاع الخاص، من دون أي تأخير.

وبيّنت مديرة فرع المصرف الزراعي سلحب شيرين الضاهر، أن المصرف خُصص بمبلغ مليارَي ليرة كدفعة أولى لصرف قيم الأقماح المسلمة من قبل المزارعين. وأوضحت أن قيمة الفواتير الواردة إلى المصرف للمزارعين الذين سلموا محصولهم لمركزي السقيلبية وسلحب، حتى ٤ الشهر الجاري بلغت مليارا واحدا و٧٠١ مليون ليرة.ولفتت إلى أنه تم صرف أكثر من ٦٦٠ مليون ليرة حتى تاريخه.

على حين بيّن مدير فرع المصرف الزراعي في سلمية زياد القصير، أن اعتمادات القمح هي مليار ليرة، وقيمة الفواتير المستحقة للفلاحين المحولة من مركزي سلمية وكفربهم، نحو ٥٣٥ مليون ليرة، صرف منها حتى تاريخه نحو ٢٦٥ مليون ليرة.

عمال مصفاة بانياس يشكون الظلم!

النقابة: نطالب بتطبيق قانون الأعمال المجهدة والخطرة عليهم.. والمدير العام: كل المطالب محقة وننتظر تنفيذها

طرطوس - هيثم يحيى محمد

يتعرض العاملون في شركة مصفاة بانياس لظلم وغبن كبيرين بسبب رواتبهم القليلة وطبيعة عملهم واختصاصهم شبه المعدومة رغم ما يبذلونه من جهود جبارة وما يعانونه من ظروف عمل قاسية وخطرة جداً ويقول عدد منهم في شكوى تقدموا بها لـ«الوطن»: نتمنى منكم أن توصلوا صوتنا لكن عمال مصفاة بانياس.. فالكل يحتفي بوصول ناقلة النفط هذه أو تلك المحملة بالنفط. ولا أحد يذكر من يا ترى سوف يكررها وينتجها ويضخها بالأسواق.. فعلى مدار سنوات الأزمة كانت مصفاة بانياس هي الرافع الأساسي لاقتصاد البلد وكل ما هو موجود من بنزين ومازوت وفيول وغيره من المشتقات هو من إنتاج هذه المصفاة.

وأضافوا: هل يعقل أن يصبح راتبنا أدنى راتب في البلد؟ وهل يعقل أن تكون طبيعة العمل في أهم منشأة اقتصادية في البلد على راتب عام ١٩٧٥ وبمقدار ٥٠٠ ليرة سورية فقط بدلاً من أن يكون ١٠٠ بالمئة من الراتب الحالي؟ هل يعقل أن تكون طبيعة عمل مجهده ومتعبة ومسرطنة وخطرة وطويلة ٥ بالمئة فقط؟ وهل عجزت الحكومة عن فك الشيفرة؟

نحن فقط ثلاثة آلاف عامل وطبيعة عملنا ٥ بالمئة وعلى راتب عام ١٩٧٥، هل يعقل أن نشتري أسطوانة الغاز التي ننتجها نحن بـ٣٠ ألف ليرة؟ إن شركة مصفاة بانياس أهم منشأة اقتصادية في البلد والجميع يتأثر سلباً بنتائج توقفها عن العمل بسبب نقص التوريدات، فما بالكم لو توقفت نهائياً؟ ما الكوارث المرعبة التي ستحصل؟

وتابعوا: «إننا نتحمل الحرارة العالية والغازات والروائح المسرطنة وساعات العمل الطويلة الشاقة التي تبعدنا عن أسرنا وأطفالنا وتحرمنا من أي عمل إضافي، كل ذلك من دون أي امتيازات تعوضنا عن ذلك فالمكافآت سقفها الكلي بالسنة ٧٠ ألفاً فقط لا تعادل طبيعة عمل شهرية لمدرس أو قاض أو مفتش أو عامل نظافة أو دكتور جامعة أو معالج فيزيائي أو مخدر أو غيرهم الكثير من العاملين، لكل ما تقدم الرجاء النظر بعين الرأفة والشفقة وحل هذه المعضلة الصعبة جداً» تجاهنا.

رئيس نقابة النفط محمد نديم محمد يقول رداً على هذه الشكوى: نتيجة مطالبة النقابة ومتابعة اتحادنا واتحادنا العام مع الحكومة تم زيادة متممات الراتب للعاملين (طبيعة العمل، الحوافز، الاختصاص) لكن عمال مصفاة بانياس لم يتقاضوا طبيعة العمل والاختصاص حتى الآن وعند مطالبة النقابة كان الجواب إنه تتم دراسة لإعطاء جميع المستحقين على الراتب الحالي وهنا نطالب بإجراء دراسة لتشميل الجميع بمن فيهم الذين يعملون على النظام القديم.

وأضاف: كما نطالب كنقابة بتطبيق قانون الأعمال المجهدة والخطرة على العاملين في المصفاة (يعني كل سنة بسنة ونصف السنة) وأيضاً بعدم وضع سقف للحوافز الإنتاجية لأن العامل المعين حديثاً يأخذ حافزاً مثل رئيس الوردية المسؤول عن القيام بالأعمال، ونطالب بفتح سقوف الرواتب وإعطاء ترفيعات للعمال القدامى لأن بدء تعيين عامل الفئة الثانية هو ٩٨٣٠٠ والعامل بالفئة نفسها ولديه خدمة ٣٠ عاماً راتبه ١١٥٠٠٠ وبالنسبة إلى أسطوانة الغاز التي تعطى لعمال النفط بموافقة الوزير هي بسعر التكلفة مظلم مثل ذوي الشهداء والجرحى والجيش العربي السوري.

وختم محمد بالقول: نحن كنقابة لم نترك لقاء أو اجتماعاً أو مؤتمراً إلا وطرحنا فيه هذه المطالب وما نتمناه هو الأخذ بها من الجهات الحكومية ذات العلاقة.

رد المصفاة

المدير العام لمصفاة بانياس محمود قاسم أوضح أن المطالب العمالية مطالب في محلها وهي محقة وأن الإدارة سبق أن طالبت بها عبر العديد من الكتب الخطية المرفوعة للوزارة، مضيفاً إن العمل الإضافي بات على الراتب الحالي لكن طبيعة العمل ما زالت على الراتب القديم ولا تساوي شيئاً يذكر، ونحن نأمل أن تكون ٣٥ أو ٥٠ بالمئة على الراتب الحالي أسوة بالعديد من العاملين في جهات أخرى بمن فيهم عاملو الإطفاء في المصفاة نفسها، والحوافز حالياً سقفها ستة عشر ألفاً في الشهر فقط ونحن اقترحنا رفعها إلى ٨٠ ألفاً لعمال الإنتاج شهرياً و٦٠ ألفاً للإداريين وقد دُرست اقتراحاتنا في وزارة النفط وتم تبنيها ورفعت لوزارة المالية لاعتمادها إلا أن قيام وزارة التنمية الإدارية بإعداد منظومة حوافز لكل جهات القطاع العام تمهيداً لإصدارها بقانون أوقف الأمر.

وختم بالقول: عمالنا الذين يعملون بظروف قاسية وخطرة يستحقون طبيعة عمل وحوافز ومكافآت جيدة تتناسب مع هذه الظروف، لذلك نأمل ألا يطول انتظارنا وانتظارهم لتحقيقها.